تاريخ العرب والعالم

مجلة مصورة تبحث في التاريخ العربي

السنة السابعة عشرة ـــ العدد ١٦٦ ـــ آذار (مارس) نيسان (أبريل) ١٩٩٧ ـــ شوال/ذو القعدة ١٤١٧هـ



العوامل الأساسية في تغيير الواقع الديموغرافي والاقتصادي والاجتماعي للفلسطينيين في الضفة الغربية

د. حمد الطفيلي*

حدث تغيير نوعي بعد حرب حزيران عام ١٩٦٧ على الهجرة الفلسطينية من الضفة وقطاع غزة فتحولت من هجرة إرادية طوعية إلى هجرة قسرية قاهرة. فالمهاجرون الذين يتركون مدنهم وقراهم ويعودون إليها ساعة يرغبون لم يعد باستطاعتهم القيام بذلك إلا إذا حصلوا على «لمّ الشمل» شريطة أن يبقوا في الخارج فترة زمنية طويلة تختلف باختلاف أعمارهم. فمن كان خارج الضفة عشية الاحتلال بات مضطراً للبقاء خارج وطنه. وبدأت إسرائيل وقتذاك بتكثيف عمليات مصادرة الأراضي وبناء المستوطنات.

الحرمان الجغرافي ـ التاريخي

نبدأ بأول مظهر من مظاهر الحرمان للفلسطينيين هو تجريدهم ومصادرتهم لأرضهم حتى تلك التي بقيت لهم بعد قرار التقسيم. عمدت إسرائيل جاهدة على الاستيلاء على الأرض وثرواتها في الضفة التي تبلغ مساحتها ٥٤٥٠ كلم²، صادرت إسرائيل منها في منتصف حزيران ١٩٨٧ ما يقارب ٨٦٨ دونماً لترتفع نسبة مصادرتها إلى ٦٧ الف دونماً في نهاية العام نفسه. وبذلك يصبح إجمالي مساحة الأراضي المصادرة في الضفة الغربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ أكثر من ٢,٧٠٠ مليون دونماً، أي ما يشكل ٥٠٪ من أراضي الضفة.

(*) باحث في التنمية.



□ غزة ـ فلسطين للفنان هـ. فين، ١٨٣٩م.

أما الوجه الثاني للحرمان الجغرافي ـ التاريخي فيتمثل باستغلال المياه من خلال ضخّ أكثر من ١٨ مليون متر مكعب من مياه الضفة الغربية إلى المستوطنات الإسرائيلية. وفق تقرير رسمي أردني يقول إن إسرائيل استولت عملياً على ٩٠٪ من مياه الضفة الغربية المحتلة وأن جميع القيود والإجراءات المفروضة على السكان العرب في موضوع المياه تصب في إطار سيطرة سلطة الاحتلال على المياه العربية لتحويلها إلى مدنها ومستوطناتها التي وصلت إلى ١٦٥ مستوطنة في الضفة.

وكان لتملك إسرائيل مصادر المياه الفلسطينية في الضفة بالغ الأثر على تدني مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال سنوات الاحتلال، حيث تعتبر سلطات إسرائيل بأن مصادر المياه السطحية والجوفية ملكية عامة تابعة لها ولمستوطناتها. فمن مجموع موارد المياه السنوية في الضفة الغربية تستأثر إسرائيل بأكثر من ٧٠٪ من الإجمالي لاستخدامات المستوطنات في الضفة، كما تفرض قيوداً مشدّدة على الكميات المستخرجة من الآبار العربية، سواء لأغراض الري أو الشرب، كما تحدد لكل بئر الكمية المسموح باستخراجها مما أثّر سوءاً على القطاع الزراعي التي تقلصت المساحات القابلة للزراعة وانعكس ذلك على جزء كبير من المجتمع الفلسطيني الذي يشكل الريفيون أكثر من ٦٥٪ منه.

أما العنصر الثالث فهو خطة الاستيطان

التي وافقت عليها الحكومة الإسرائيلية مؤخراً والذي يدفع بمزيد من بناء المستوطنات وذلك لجعل حجم السكان اليهود في الضفة في حدود المليون ونصف خلال العشرين سنة القادمة. يضاف إلى ذلك الإهمال المتعمد للمعالم الأثرية والتاريخية القديمة في مدن الضفة وأسواقها القديمة وعدم إبراز جمالياته السياحية الخلابة.

ديموغرافية الضفة

إذا كانت إسرائيل قد استولت على الأراضي والمياه وأقامت عليها المستوطنات فإن العنصر الضروري لإتمام المعادلة لديها هو الديموغرافيا. ولدى الفلسطينيين سلاح مهم هو النمو السكاني الذي يقلق إسرائيل وتعمل جاهدة لحرمانهم من هذا التفوق وتجريدهم من هذا «السلاح».

بالنسبة ليهود إسرائيل فإن معدل الخصوبة هو أعلى بكثير من الدول الأوروبية الصناعية ويصل إلى ٣ أطفال للمرأة في حين أنه طفلان لدى يهود الشتات للمرأة الواحدة. كان عدد يهود الشتات (خارج إسرائيل) عام ١٩٧٠ نحو١٠ ملايين يهودي، هبط عام ١٩٨٥ إلى ٩ ملايين وإذا استمر العدد في التناقص بالوتيرة فسيصبح عددهم ٧,٥ مليون عام ٢٠٠٠م وصولاً إلى ٦ ملايين عام ٢٠٢٥م. وهذه الأرقام قريبة إلى تقديرات الخبير السكاني شملتس.

أما داخل إسرائيل، فقد اعتبرت «لجنة الخصوبة الوطنية» التي شكلتها الحكومة أن خصوبة بمعدل طفلين للمرأة اليهودية سيؤدي إلى تناقص اليهود تجاه العرب. أما معدل ثلاثة أطفال سيؤدي إلى توازن الإنجاب بين العرب واليهود. أما إذا وصل المعدل إلى أربعة أطفال فسترجح كفة اليهود.

إذا وصل معدل الخصوبة إلى ٣ أطفال لدى الإسرائيليين فإن التوازن لم يحصل مع السكان العرب في الضفة والقطاع. لأن معدل الخصوبة والإنجاب لدى الفلسطينيين سجل رقماً قياسياً وصل إلى ٨ أطفال للمرأة الواحدة خلال الفترة ١٩٦٧ ـ ١٩٨٠ وانخفض إلى ٦ أطفال عام ١٩٨٥ ليصل إلى ٥ أطفال عام ١٩٩٥م. واستقر عام ١٩٩٥ على ٢,٨ أطفال لدى اليهود و٢,٣ أطفال لدى المسيحيين و٤ أطفال لدى الدروز داخل فلسطين.

ولقد أدركت القيادة الفلسطينية أهمية هذا السلاح الديموغرافي وتأثيراته على المعطيات السياسية والاقتصادية في المستقبل فعمدت إلى إقرار جائزة مالية للمرأة الفلسطينية التي تنجب أكثر من ١٢ طفلاً كما قدمت سلفات لتشجيع الزواج المبكر.

نتيجة تداخل معدلات النمو السكاني (الولادات، الوفيات، الهجرة)، فقد ارتفع مجموع سكان الضفة من ٧٣٥ ألف عام ١٩٧٢ إلى ٨٧١ ألف عام ١٩٨٢ ثم إلى مليون و٢١٠ آلاف عام ١٩٩٢، أي بمعدل نمو سكاني سنوي نسبته ٣,٤٪ وإذا بقي الاتجاه العام للنمو السكاني كما هو عليه فسيصل مجموع سكان الضفة بما في ذلك سكان القدس من العرب إلى أكثر من مليون و٦٠٠ ألف إنسان بعد أربع سنوات، أي سنة ٢٠٠٠م.

كما يقاس التركيب النوعي بنسبة الجنس من المواليد ذكوراً أو إناثاً، أي مجموع الذكور لكل مئة أنثى. فقد بلغت نسبة الذكورة العامة عام ١٩٧٢ في الضفة ١٠٣ ثم انخفضت لتصل إلى ١٠١ في نهاية عام ١٩٩٤. في حين شكّل سكان الضفة نحو ١٦,٤٪ من مجموع الفلسطينيين في العالم. علماً أن ٣٨٪ من سكان الضفة هم من لاجئي عام ١٩٤٨.



□ إحدى المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية.

ما هو الرد الإسرائيلي على الخطر الديموغرافي الفلسطيني

جاء الرد الإسرائيلي في اتجاهين:

ـ السعي لزيادة السكان اليهود عن طريق تشجيع الإنجاب من جهة، وتشجيع الهجرة اليهودية إلى إسرائيل من جهة ثانية، ومن الشروط التي وضعتها إسرائيل لموافقتها على السلام مع الفلسطينيين والعرب في أوسلو ومدريد هو هجرة اليهود المتواصلة إليها من شتى أنحاء العالم. وإن طلبات الهجرة وصل مؤخراً إلى أكثر من ٤٥٠ ألف يهودي من روسيا وبلدان أوروبا الشرقية.

ـ تسعى إسرائيل باستمرار لحرمان السكان العرب في الضفة من تفوقهم الديموغرافي بكل الوسائل.

وهي تعمل على تشجيع تهجيرهم إلى الدول العربية (النفطية خاصة) كما تعمل إسرائيل على تقديم الإغراءات المادية لهم. وآخر عرض قدمته جهات إسرائيلية معينة لسكان أريحا هو دفع ٢٠ ألف دولار أميركي لكل عائلة تهجر أريحا للإقامة نهائياً خارجها. كما تسعى إلى إجبار الفلسطينيين تحت عناوين من التحديات للمشاعر والاستفزازات المتواصلة للكرامة عندهم لتركهم الضفة ونقلهم إلى الأردن وهو ما ينسجم مع نظرية هنري كيسنجر القائلة: «إن حل قضية فلسطين يعتمد على قدرة إسرائيل على طرد الفلسطينيين من الضفة والقطاع واعتبار الأردن الوطن البديل».

المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية

بلغت نسبة القوة البشرية العاملة داخل الضفة الغربية وداخل إسرائيل ٤٤٪ من مجموع سكان الضفة. وبالنسبة إلى ذوي النشاط الاقتصادي داخل قوة العمل في الضفة، فقد استوعبت الزراعة ٢٩,٥٪ من مجموع القوة العاملة في الضفة، والصناعة ١٥,٨٪ وقطاع البناء والعمران ١١٪ والقطاعات الأخرى من خدمات وتجارة ونقل ٤٣,٧٪.

ومن المؤشرات الاقتصادية التي تؤكد تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي اضطرار أكثر من ٣٠٪ من القوة العاملة في الضفة للعمل في القطاعات الإسرائيلية المُجهدة كالبناء والتشييد وسائر الأعمال الخفيفة المُضنية، وتتحكم إسرائيل بأكثر من ٢٥٪ من الدخل الوطني للضفة ناهيك باستفادتها من نسب الاقتطاع العالية من أجور العمال العرب لصندوق ضمانها الاجتماعي.

نستنتج أن اليد العاملة الفلسطينية قوية وفاعلة لدى إسرائيل ومع ذلك فإن دخل العامل الفلسطيني محدود جداً ويمنع عليه الإقامة داخل إسرائيل.

أظهرت الإحصائيات الأخيرة لمكاتب العمل داخل إسرائيل بأن الفلسطينيين يشكلون مجتمعاً شاباً وأن نسبة الذين هم في سن العمل (ما بين ١٦ سنة و ٥٠ سنة) تبلغ ٤٠٪ من سكان الضفة.

إن انعكاس الوضع الاقتصادي والأمني في الخليج على العديد من شباب الضفة (من الخريجين وأصحاب المهن والاختصاص) خلق أزمة بطالة خانقة داخل الضفة، يضاف إلى ذلك أن الدول العربية والنفطية التي كانت تقدم مساعدات للمؤسسات الفلسطينية والبلديات قد أوقفت مساعداتها بعد اتفاق السلام في أوسلو مع إسرائيل.

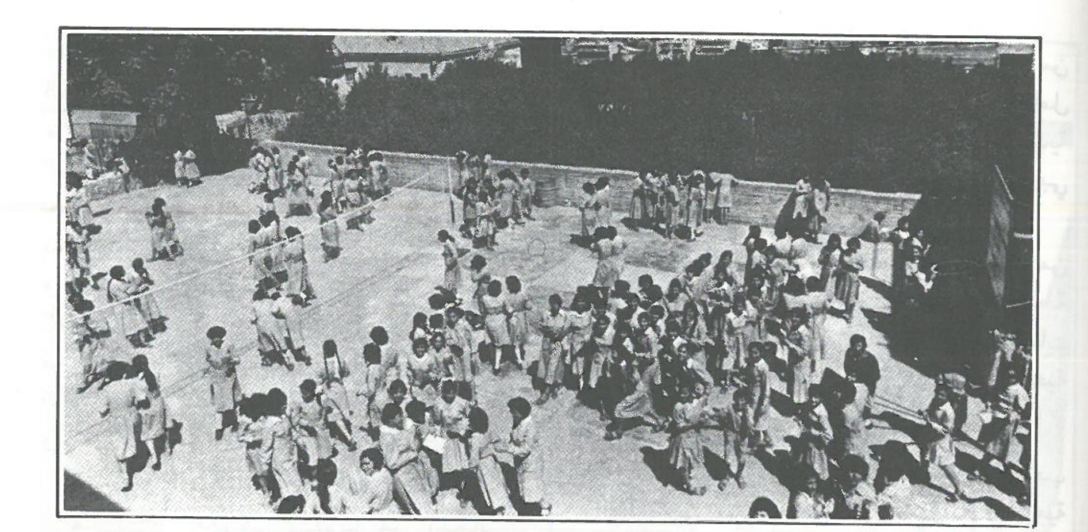
ومن المخاطر التي أقدمت عليها إسرائيل مؤخراً ضد سياستهم الاقتصادية هي منع تصدير المنتوجات الزراعية الفلسطينية مباشرة إلى الأسواق الأوروبية كي لا تنافس هذه المنتوجات الصادرات الإسرائيلية إلى السوق المشتركة.

القراءة السياسية والثقافية

تمنع إسرائيل سكان الضفة من ممارسة أي حد أدنى من الحقوق السياسية حتى فكرة الحكم الذاتي أو إقامة الدولة الفلسطينية على طريقة كامب ديفيد أو اتفاقية أوسلو للسلام. والإسرائيليون متفقون على الأساس (استيعاب الضفة) ومختلفون على التفاصيل في مشاريع حزبي العمل والليكود ومفهوم السلام والحلول الممكنة. وأن حكم الليكود أغلق الأبواب مؤخراً في وجه السلام أمام موقفه الأيديولوجي المتصلب مما خلق جو ضغط وإحباط لدى الفلسطينيين وساهم في تفجير نقمتهم وخاصة بعد ممارسات الكبت المثيرة للمشاعر الدينية الإسلامية وحفر النفق الذي يهدّد بتقويض المسجد الأقصى.

وتتمثل القراءة الثقافية بفرض إسرائيل التمييز العنصري الثقافي عن طريق فرض ضرائب خاصة على الطلاب العرب دون اليهود.

ومن الممارسات اليومية على السكان العرب كان إقفال المدارس والجامعات لفترات طويلة وقيام المستوطنين اليهود المسلحين بفرض القانون وإطلاق النار على المتظاهرين والطلاب.



□ مدرسة عربية في الضفة الغربية.

قطاع التجارة الخارجية الفلسطينية

أهملت إسرائيل الجوانب المتعلقة بالإدارة الاقتصادية الفلسطينية من إنشاء وصيانة البنى الأساسية المناسبة لاقتصاد تلك الأراضي، وعمل قطاع التجارة الفلسطيني في ظل شبكة معقدة من الإمكانيات البسيطة والتنظيمات والإجراءات التي لا تتماشى مع تطور التقنيات والسوق العالمي... فقد ربطت إسرائيل توجيه القطاع التجاري الخارجي بمصالحها التي تستهدف من الفوائض التجارية لاقتصادها من خلال العلاقات التجارية غير المتكافئة مع الضفة، بحيث تتمتع السلع الإسرائيلية بحماية كبيرة تؤهلها من المنافسة في أسواق الضفة والقطاع. فقد أحدثت سياسة إسرائيل الاقتصادية خللاً هيكلياً في تجارة الضفة الخارجية واستأثرت بنحو ٩٠٪ من حجم الواردات إلى الضفة، الأمر الذي دفع إلى تطوير وإيجاد بعض الصناعات السلعية في إسرائيل لتلبية حاجات السكان في الضفة.

أما التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية الفلسطينية كان في اتجاه واحد هو الأردن الذي شكل الميزان التجاري الفلسطيني فائضاً خلال السنوات الأخيرة للعلاقات التجارية بين الضفة والأردن... وهكذا تحكمت إسرائيل بأكثر من ٥٠٪ من إجمالي الدخل القومي للضفة وتحكمها بأكثر من ربع العمالة الفلسطينية المضطرة للعمل في الاقتصاد الإسرائيلي. هكذا تحكمت إسرائيل بأداء التجارة الخارجية للضفة عبر تحكمها بالجزء الأكبر من الصادرات والواردات، وفتح سوق استهلاكي كبير في الضفة للبضائع الإسرائيلية يزيد عدد المستهلكين عن المليون ونصف، فضلاً عن استفادتها من العمالة الرخيصة في الضفة والتي لا بديل لها في المدى المنظور.

معدلات التنمية في الضفة الغربية

من المؤشرات التي تدل على تطور الوضع الاقتصادي والإنمائي في الضفة

ما يعبر عنه من خلال معدل أعمار الشباب المنتج والمستوى العلمي ومعدل دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وأمد الحياة عند السكان الذي وصل معدله إلى ٦٦ سنة في حين يتعدى في إسرائيل أمد الحياة ٧٦ سنة نتيجة ذلك: تردي الخدمات الصحية والمشافي الفلسطينية مقابل ارتفاع المخصصات لقطاع الصحة الإسرائيلي. كما تصل معدلات وفيات الأطفال عند سكان الضفة إلى نحو ٥٥ لكل ألف ولادة حيّة وتصل في إسرائيل إلى ٧ بالألف.

أما دخل المواطن في الضفة فلا يزيد عن الألف دولار أميركي سنوياً من إجمالي الناتج المحلي كمعدل عام.

أما بالنسبة إلى مؤشر القراءة والكتابة بين الفلسطينيين الكبار في الضفة فقد وصل إلى ٥٠٪ في السنوات الخمس الأخيرة في حين وصل إلى أكثر من ٩٠٪ في إسرائيل من جراء تخصيص موازنة لتعليم الكبار والمهاجرون الجدد إلى داخل إسرائيل.

هكذا تعتبر التنمية البشرية في الضفة تنمية متدنية وفقاً لتقارير التنمية البشرية في العالم (تقرير الأمم المتحدة عام ١٩٩٥) بحيث تمثلت إسرائيل في المرتبة ١٩ بين ١٧٣ دولة مصنفة في التنمية البشرية المتطورة شأنها كدول السويد واليابان وكندا في الترتيب التصنيفي. قد ترتفع معدلات التنمية البشرية في الضفة إذا كان هناك من تنمية مستقلة تؤدي إلى رفع وتيرة النمو وتنهض بالأداء الاقتصادي إذا أدت تطورات السلام إلى دولة فلسطينية في الضفة والقطاع بما في ذلك القدس. وهذا بالطبع يهدف السلام الفلسطيني المقرون بتحسين أداء الاقتصاد في مجالات الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات بما فيه تأمين البنية التحتية وشبكات الطرق والمواصلات الحديثة، مما يوفر تنمية شاملة وبناء اقتصاد فلسطيني قوي. كما يمكن الاستفادة من المعونات الدولية واستثمارها في عوامل استنهاض التنمية وخلق الظروف الاقتصادية الملائمة لعودة الرأسمال الفلسطيني والعربي للاستثمار في الضفة.

إن تحديات التنمية الفلسطينية اليوم من أهم التحديات التي باتت تواجه السلطة الوطنية الفلسطينية، إذ تحتاج إلى مؤسسات مؤهلة لبناء اقتصاد وطني بعيداً عن التبعية المفروضة للاقتصاد الإسرائيلي.

كما يجب بذل الجهود لسيطرة الشعب الفلسطيني في الضفة على مقدراته الطبيعية من أراض ومياه وثروات باطنية، والاستفادة من ديناميكية القوة البشرية في الضفة كون الإنسان هو هدف التنمية وأداتها الرئيسية.

الضفة عام ٢٠٠٠م

قد يصل مجموع سكان الضفة الغربية عام ٢٠٠٠ إلى أكثر من ٥٥٪ من إجمالي السكان وتستحوذ القدس على ٨,٤٪ وقطاع غزة بحوالي ٣٦,٦٪.

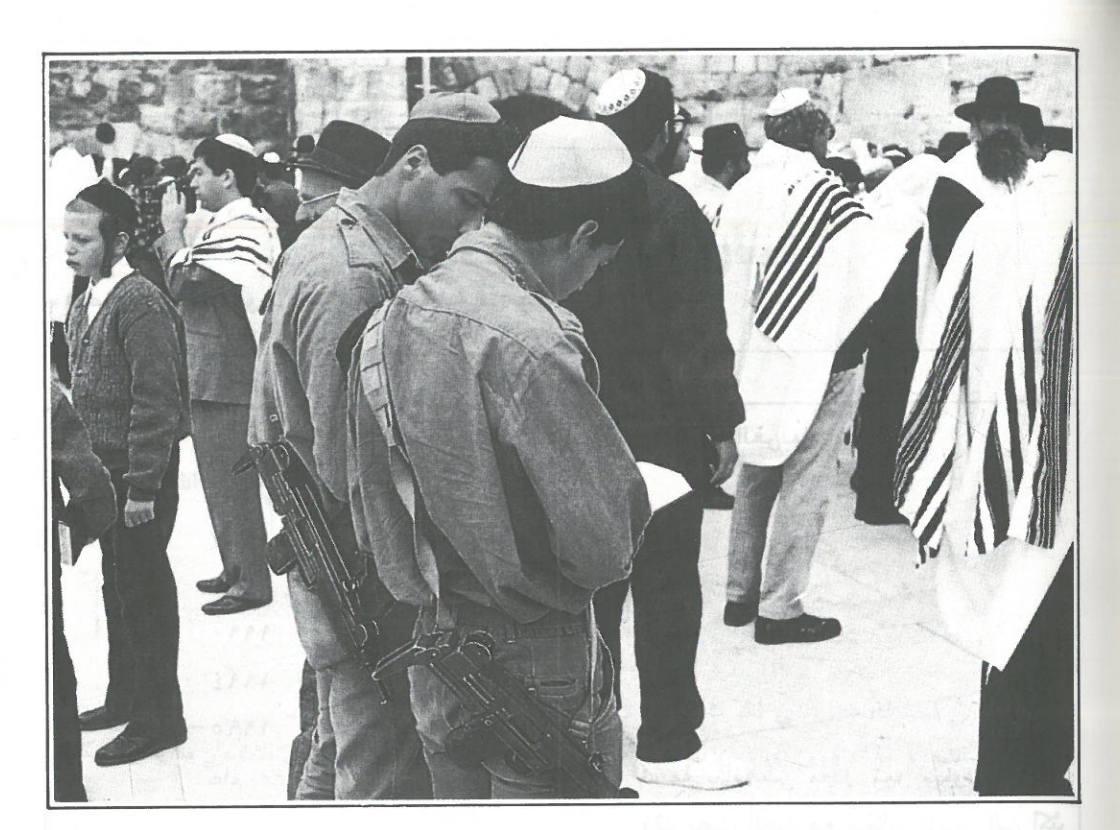
وإذا تمت عودة النازحين في الضفة والقطاع إلى ديارهم والذي يقدر عددهم بمليون ونصف نازح عام ١٩٩٥، فإن مجموع سكان الضفة والقطاع قد يصل إلى أكثر من أربعة ملايين و٢٠٠ ألف فلسطينياً. ويكون عدد السكان الإجمالي للضفة يفوق المليوني فلسطيني...

من يبتلع من؟

من يكابر على التاريخ والجغرافيا؟

•





□ الثقافة اليهودية قائمة على عقيدة دينية عنصرية وهذا سبب تحجرها وعدوانيتها.

جدول رقم (١)

الزيادة الطبيعية لكل ألف من سكان فلسطين

	١٩٦٠ ـ ١٩٦٩	١٩٧٠ ـ ١٩٧٩	١٩٨٠ ـ ١٩٨٩
اليهود	١٦,٣	١٦,٧	١٤,٥
غير اليهود	٤٢,٢	٣٧,٨	٣١,٤

المصدر: يتسون رابي ـ هآرتس، ١٩٩٠/٢/٥.

جدول رقم (٢)

السكان الذكور خارج سوق العمل في الضفة الغربية عام ١٩٩٤

فئة العمر	الضفة الغربية
١٤ ـ ١٧ سنة	٧٥٪
١٨ ـ ٢٤ سنة	٥١,٨٪

٢٥ ـ ٣٤ سنة	٢٥٪
٣٥ ـ ٤٤ سنة	١٤٪
٤٥ ـ ٥٤ سنة	١٥٪
٥٦ سنة وما فوق	٦٥٪

المصدر: وحدة البحوث والدراسات السكانية في جامعة الدول العربية.

جدول رقم (٣)

تطور مجموع الفلسطينيين في الضفة الغربية

السنة	الضفة الغربية	
١٩٦٧	٥٧٦,٠٠٠	نسمة
١٩٨٣	٧٧١,٨٠٠	نسمة
١٩٩٠	٩٥٧,٠٠٠	نسمة
١٩٩٤	١,١٢٢,٩٠٠	نسمة
١٩٩٥	١,١٥٦,٥٨٧	نسمة
عام ٢٠٠٠	١,٦٧٣٦٦٣	نسمة بناء على معدل نمو سنوي ٣,٥٪ وقد يصل العدد مع سكان القدس إلى أكثر من مليونين نسمة...

المصدر: المجموعة الإحصائية الإسرائيلية لعام ١٩٩٥، ص ٥٠ ـ ٥٦.

المراجع

١ ـ التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٩٢.
٢ ـ التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٩٣.
٣ ـ الأزمة الديموغرافية للشعب اليهودي، تاليف ر. بكي، أستاذ علم الإحصاء والديموغرافيا في الجامعة العبرية.
٤ ـ نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية،، عدد ٧، عام ١٩٨٦.
٥ ـ مجلة المستقبل العربي، عدد ١٠٥، عام ١٩٨٧.
٦ ـ المجموعة الإحصائية الإسرائيلية لعام ١٩٩٥.
٧ ـ المجموعة الإحصائية الفلسطينية لعامي ١٩٨٧ ـ ١٩٨٨.
٨ ـ ندوة الخصائص الديموغرافية للشعب العربي الفلسطيني، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، تونس من ١٣ إلى ١٥ تشرين ثاني ١٩٨٤.
٩ ـ نبيل السهلي: تطور الصناعة الفلسطينية في الضفة والقطاع، المكتب المركزي للإحصاء الفلسطيني، ١٩٩٤.
١٠ ـ مجلة صامد الاقتصادي، العدد ٩٥، عام ١٩٩٤؛ مجلة صامد الاقتصادي، العدد ١٠٠، عام ١٩٩٥.
١١ ـ الخصائص الديموغرافية للشعب العربي الفلسطيني، دار النضال، بيروت.
١٢ ـ صحف النهار، السفير، الأسبوع العربي، لو موند، المستقبل، هآرتس.